الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

الدروس الخصوصية

بين جدلية اختلالات هيكلة النظم التعليميّة و تآكل أخلاقيّات المهنة (1)

د. خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

360 KNO SMART SCHOOLING · unicef · UNESCO United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization · GenEx Generational Education Exchange · تمكين TAMKEEN · University of Victoria London - UK · AMIEF

في عالم متغيّر الثّقافات والهُويّات، عالم ازدحمت فيه الوسومات والإشارات والمصطلحات، وفرضت الامتيازات العديدة ذاتها على الأفراد والمجتمعات، فبدت حاجة الأفراد للمنافسة والتّسابق في تحقيق الطّموح المدفوع بإرادة ذاتيّة أو رغبة بالتّفوّق على الآخرين هي المسيطرة على المشهد المجتمعيّ، فكانوا يبحثون عن امتيازات تفوق الحاجات، لتلبية احتياجات فعليّة أو كماليّات، ولربما هرباً من بعض الضّغوطات، وملاذاً من تقصير عانوا منه بسبب بعض الفئات، فزاحموا نمط معيشتهم بما ليس من الأساسيّات، ومن بين هذه التّزاحمات فرضت ظاهرة الدّروس الخصوصيّة حضورها بقوّة وثبات، وفي سيناريوهات واقعيّة ليست بالغريبة عنّا، ولا بالخارجة عن منازلنا، ومجتمعاتنا، فالكثير منّا هو فاطمة، الأمّ العاملة في إمارة الشّارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعود لبيتها بين أطفالها، لتجدهم يكافحون ويبذلوا جهداً مع الواجبات المكتظّة، فتجد ذاتها عاجزة امام ضيق وقتها، وإنشغالها بين العمل والواجبات المنزلية، وعدم قدرتها على مساندة أبنائها في الشرح والحل والمراجعة ...

وكم من ابن لنا هو خالد، الطالب المجتهد في محافظة مسقط في سلطنة عمان، الذي يشعر بالضّياع في ظلّ وجوده في فصل دراسيّ مكتظ يربأ فيه أعداد الطلبة عن 35 طالباً، ويصيبه القلق والأرق وهو يفكّر في هواجس ضياع مستقبله وفرصه الجامعيّة...

وكم من رجل في مجتمعنا ومدارسنا هو الأستاذ سعيد، المعلّم في الرياض في المملكة العربية السعوديّة، الذي يرى طلبته بحاجة لدعم إضافيّ، ويشعر بضغط الدّروس الخصوصيّة المتزايدة، وتراكم الأعباء الماديّة عليه.

وغيرها الكثير من سيناريوهات واقعية وأدوار هي أدوار أغلبنا، فهي لا تحتاج لنفترض حدوثها، إذ إنّنا نعايشها كلّ يوم، في مختلف دول الوطن العربيّ، ففي ظاهر الدّروس الخصوصيّة أو ما يعرف باسم" تعليم الظّل"، يظهر سوق مواز للأنظمة التعليمية المدرسيّة، ويفرض حضوره بقوة ليصبح جزءاً من حياة أغلب الأسر في المجتمعات على اختلافها.

ARAB-PSF.COM

ونتيجة ذلك نقع في حيرة مفادها: هل ينظر لهذه الظاهرة كجسر للمعرفة لربطها بتحقيق تحصيل عالٍ، فنكون من المؤيّدين لها ونراها سنداً للتّعليم المدرسيّ، أم نستهجنها وننظر إليها كمن يراها سرطاناً ينهش جسد المنظومة التّعليميّة؟

ففي هذه الظاهرة المتفشّية منطقة رمادية تصيبنا بحيرة التّصنيف لها، فتارة نراها تعكس ضعفنا أمام المنظومات المجتمعيّة وما تعكسه من تسليع للتّعليم، وتارة تظهر قوتها أمام ما تقوم به من رأب لفجوات تسبّب بها تعليم سطحيّ مهمّش للسّواد الأعظم من الطّلبة ذوي التّحصيل المتدنّي، وتارة تظهر في النّور وتارة تعمل في الخفاء والظّل، فهي فعلياً ظاهرة تحمل تناقضات المجتمع الحديث وتوتّراته، فقد جمعت في آن واحد بين قدرتها على أنْ تكون ملاذاً للمتعثّرين دراسياً من جهة، ومنصّة للمتفوّقين من جهة أخرى، وتارة هي حلّ للفجوات التّعليميّة وتارة أخرى تكريس للتّفاوت الاجتماعيّ وتسليع للتّعليم المأجور.

وتكمن خطورة هذه الظّاهرة في كونها تمثّل وتعكس العلاقة الأزليّة بين المعلّم والمتعلّم وتضعها في جدليّة العدالة الاجتماعيّة والحياد الأخلاقيّ للمعلّمين، فهي تثير جدلاً حول مدى إتاحة المعرفة بحقّ للجميع، ومدى تحوّلها لسلعة يشتريها من يقدر على دفع ثمنها، فضلاً عن كونها تحقّق خطوة تحمل نقيضها، ففي الوقت الذي تكون فيه الدّروس الخصوصيّة أداة من أدوات سدّ الثّغرات الحاصلة في النّظم التّعليميّة الرسميّة ضمن قنواتها المشروعة، فهي تكشف عن عجز هذه النّظم في إتاحة فرص التّعلّم للطّلبة على اختلاف فروقاتهم، وفي ذات الوقت الذي تلعب الدّروس الخصوصيّة دورها في إعطاء الطّلبة فرصاً للتّميّز والتّعلّم بتعليم خاصّ بهم وبفروقاتهم الفرديّة، دون الحاجة لمجاراة الآخرين بشكل سطحيّ دون تعمّق في الفهم، فإنّها على الوجه الآخر تقوم بسلبهم روح المبادرة والاعتماد على الذّات، فهي كالدّواء يحمل في طيّاته الشّفاء والآثار الجانبيّة معاً.

ARAB-PSF.COM

فظاهرة الدّروس الخصوصيّة تحمل في أعماقها العديد من التأثيرات المتشعبة، فمن جانب تقوم بتشكيل وعي الطّالب ومسيرته التّعليميّة، ومن جانب آخر تؤثّر في المعلّم ورؤيته لمهنته، ومن جانب ثالث تعيد تشكيل المشهد التّعليميّ برمّته بما يحمله من وعود وتحدّيات، فالخوف أشدّ الخوف عندما تتحول هذه الظّاهرة إلى وجود يُهدّد جودة التعليم النظامي ويُفقد المدرسة دورها الأساسيّ، ويسلبها مركزها وهويّتها كمصدر المعرفة الرّئيسيّ، ويتركها قشرة خاوية تحمل في جوهرها شكليّات وبروتوكولات إداريّة مع مرور الوقت سيفقد الطلبة رغبة الحضور إليها والتّركيز فيما تقدّمه لكونهم قد وجدوا البديل، واعتمدوا على الدّروس الخصوصيّة التي لاءمت ميولهم وقدراتهم وأوقاتهم، دون إثقال كاهل أو صرامة تعامل أو تهميش وإقصاء، ممّا سيساعد على ظهور ظاهرة "المدارس الفارغة" في بعض المراحل كالمرحلة الثانوية، إذ يهجر الطّلبة الفصول لصالح الدّروس الخارجيّة، وخاصّة في الفترات التي تسبق الامتحانات.

وممّا قد يزيد الطّين بلّة إضطرار أهالي طلبة المرحلة الإبتدائية اللجوء إلى الدّروس الخصوصيّة لأسباب تعزى لقصور في تأهيل معلّمي هذه المرحلة، وعدم قدرتهم على فهم الجوانب الفيسيولوجيّة والنفسيّة لهذه الفئة من الطّلبة، ممّا يُفقدهم القدرةعلى تحقيق متعة التّعلّم الطّبيعيّ لطلبتهم، ويضيّع عليهم فرص إملاك الطلبة المهارات الحياتيّة والقياديّة، إذ إنّ أساس هذه المرحلة الإلزاميّة المجّانيّة المبكّرة يكمن في تمكين الطّلبة من أسس العلم والمهارات والمعارف والقيم في سنّ مبكّرة وبصورة منضبطة ومشوّقة، ممّا يكسبهم مستوى عالٍ من الثّقة بالنّفس والاعتماد عليها، بشكل يوصلهم لمراحل متقدّمة من مسيرتهم التّعليميّة دون الحاجة لأخذ الدّروس الخصوصيّة.

ARAB-PSF.COM

كما أنّ هنالك - وللأسف - بعض المعلّمين الذين يعمدون إلى التّقصير في إعطاء الحصص خلال الفصل الدراسيّ، لدفع الطّلبة نحو دروسهم الخصوصيّة، ومنهم من يهدّد ويربط العلامات بأخذ الدّروس معهم خارج المدرسة، ممّا يضع الرّسالة السّامية التي حملها هؤلاء المعلّمون موضع سلعة تجاريّة وأسلوب تهديد اغتال مهنة التّعليم وقوّض أركانها، وغابت ضمائرهم، فأضاعوا ما حمّلوا من أمانات، وقاموا بكسب أموال من وراء هذه الدّروس بمعزل عن الرّقابة المهنيّة، ممّا شجّعهم على التّمادي في إهمال عملهم الرّسميّ، والاستهتار وانعدام الامتثال من قبلهم بشرف المهنة ومبادئها.

فضلاً عن ظهور مراكز ثقافيّة تقدّم من خلالها الدّروس الخصوصيّة، ولا تعترف بمعايير جودة أو رقابة حكوميّة، وتتواجد بشكل عشوائيّ وتنتج تعليماً عشوائياً مشوّهاً غايته تلقين الإجابات النّموذجيّة بدل الفهم، وحلّ نماذج امتحانات متكررة، بدل بناء المهارات أو الإبداع، وتدمغ عقول الطّلبة بوسمة تبعيّة فكريّة، تجعلهم عاجزين عن التحضير للامتحانات دون مساعدة المدرس الخصوصيّ، وتقوم بتعميق الفروق الطبقية إذ إنّها تحوّل التّعليم لسلعة يحتكرها منْ يستطيع لها دفعاً، فضلاً عمّا تقوم به من نخر في اقتصاد الأسر، وإعادة تحويل ضخّ أموالهم في دروس خصوصيّة على حساب متطلّبات أخرى.

ولو وقفنا وقفة تأمّل في أرقام ظاهرة الدّروس الخصوصيّة في أغلب دول الوطن العربيّ، لوجدنا أنّ التّكلفة السّنويّة للدّروس الخصوصيّة في مصر مثلاً، تصل إلى ما يقارب من 2.3 مليار دولار سنوياً، وفي السّعوديّة تتراوح تكلفة الحصّة بين 150-500 ريال سعوديّ للسّاعة، بمعدّل إنفاق سنويّ يبلغ 3 مليار ريال سعوديّ، وفي الأردن تنفق الأسر الأردنية ما يقارب من 15-20% من دخلها على التّعليم الإضافي، بتكلفة تصل ل 30 ديناراً أردنياً للسّاعة، وفي المغرب يبلغ تكلفة الدّرس الخصوصيّ 200 درهم مغربيّ بمعدل إنفاق 1.5 مليار درهم مغربيّ سنوياً، وفي الإمارات يتراوح متوسط تكلفة الساعة ما بين 150-500 درهم إماراتي، بإنفاق أسريّ يتراوح بين 20,000-50,000 درهم إماراتي.

ARAB-PSF.COM

وهذا غيض من فيض، وغيرها الكثير، وما هذه الأرقام التي نراها إلاّ انعكاس لوجود عبءٍ اقتصاديّ ثقيلٍ على الأسر العربيّة، إذ تستهلك الدّروس الخصوصيّة نسبة كبيرة من دخلها السّنوي، ممّا يعمّق الفجوة التعليميّة بين الطّبقات الاجتماعية المختلفة، كما يشير لاستحواذها على ما يقارب 1-3% من الناتج المحليّ الإجماليّ لبعض الدّول، ممّا يعني تحوّلها من ظاهرة تكميليّة إلى صناعة موازية للتّعليم النظاميّ.

لذلك فقد حاولت أغلب وزارات التّربية والتّعليم في مختلف دول الوطن العربيّ أنْ تتصدّى لهذه الظّاهرة، إلاّ أنّها فشلت في ذلك، حتّى وصل الأمر إلى شرعنة وجودها ممّا أساء لثقة ولي الأمر بالتّعليم النّظاميّ، وحدا به للّجوء للتّعليم الموازي، فحاولت الوزارات جاهدة أنْ تقوم باتّخاذ عدد من الخطوات للحدّ من هذه الظاهرة أو ضبط تواجدها وحضورها في السّاحات التّعليميّة، كوضع قوانين فاعلة لمنعها، وتطوير المنظومة التعليميّة، ومراقبة أداء المعلمين في الفصول، وغيرها الكثير من الإجراءات.

وفي المقابل قامت العديد من الدّول في بقيّة أرجاء العالم بالتّصدي لهذه الظاهرة بنجاح من مثل فنلندا التي ركّزت على المساواة ورفاهية الطّلبة من خلال تقليل الضغط الأكاديمي، وسنغافورة التي جمعت بين التميز الأكاديمي وتنمية المهارات عبر مدارس متخصّصة في التفكير النقدي، واليابان التي اعتمدت على نظام تعليميّ صارم يركّز على جودة التدريس داخل المدارس، ممّا يقلل الحاجة إلى الدّروس الخصوصيّة، ويعمل على توفير ساعات إضافيّة للدّعم الأكاديميّ المجانيّ للطّلبة الذين يحتاجون إلى مساعدة إضافيّة داخل المدرسة، وألمانيا التي ركّزت على نظام تعليميّ قويّ مبنيّ على التّعلّم التّفاعليّ داخل الفصول الدّراسيّة.

ولو أسقطنا واقع هذه الظاهرة بكلّ ما تحمله من أبعاد على سلطنة عمان، لوجدنا أنّها تشكّل عبئاً على الأسر العمانيّة، إذ إنّ متوسط تكلفة الحصّة الواحدة يبلغ نحو 20 ريالاً عمانياً، وهذا في تقديرنا يعني أنّ تكلفة الدروس الخصوصية تزيد عن 50 مليون ريال عماني سنوياً، وهذه التكلفة المرتفعة تعكس الطّلب المتزايد على الدّروس الخصوصيّة رغم جهود الوزارة للحدّ منها.

ARAB-PSF.COM

إذ إنّ وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان بدأت تحارب انتشار هذه الظاهرة من خلال منع إقامة الصفوف التّعليميّة داخل المنازل واستضافة الطّلبة فيها بغرض التّعليم، لكون هذا الأمر يعدّ مخالفاً للّوائح التنظيميّة للمدارس ويعرّض من يقوم بها للمساءلة وفق اللوائح والأنظمة والقوانين، وتقوم بمتابعة تفعيل الخطط الإثرائية والعلاجيّة والبرامج التّعليميّة لرفع التحصيل الدراسيّ، وتشجيع المبادرات والمشاريع الإبداعية والابتكارية، وتفعيل المشاركة المجتمعية والتّواصل مع الأهل من خلال البرامج التوعويّة وإشراكهم بالحياة المدرسيّة، وبيان مخاطر ظاهرة الدروس الخصوصيّة، والعمل على إعداد الهيئة التّعليميّة من خلال برامج التنمية المهنية المستمرة والمتابعة المستمرة من خلال الإشراف الفنيّ.

إلاّ أنّه من الواضح أنّ هناك تذبذباً بين دول قطعت شوطاً في السيطرة على هذه الظّاهرة، ودول لا تزال تكافح للحدّ منها، ودول رضخت للأمر الواقع لهذه الظاهرة وتركتها دون أيّ إجراء للحدّ منها، ففي واقع الأمر وأمام هذه الفروقات فقد يجوز لنا القول بأنّ هذه الظاهرة ليست شراًّ مطلقاً محضاً، ولكنّها تحتاج لإعادة نظر لكيفيّة تطبيقها، ضمن ضوابط ومعايير معيّنة، خاصّة إن استندت إلى إعادة هيكلة النّظام التّعليميّ ليلبّي احتياجات الطّلبة على اختلاف قدراتهم داخل الفصل الدّراسي، وارتبطت بمنظومة تعليميّة مدرسيّة تتبع لهيكلة المدرسة الدّاخليّة، وتمنح الطّلبة ما يحتاجونه من مميّزات وخيارات لا تمنحها الصّفوف الدراسيّة المعتادة.

وهذه الخطوات التي تعيد هيكلة هذه الظاهرة ضمن المنظومة التعليمية، تحتّم علينا بداية أنْ نبحث عن إجابات شافية لعدد من التساؤلات التي تشكّل أساساً ننهض عليه لصنع منظومة متكاملة تستوعب هذه الظاهرة، وتوجّه هذه التساؤلات لفئات المجتمع على اختلافها:

- لأولياء الأمور، في تساؤل عن الأسباب التي قد تدفعهم للدّروس الخصوصيّة، أهي بفعل ضغوطات حقيقية أم لمجرد الاطمئنان أم لمجاراة الآخرين؟ وهل تمّ اللجوء لهذا التّعليم الموازي بعد استكشاف خيارات الدعم المتاحة داخل المدرسة أولاً، والإيمان بعدم كفايتها والحاجة لدعم خارجيّ؟

ARAB-PSF.COM

- للطّلبة، هل تمّ اللجوء لها لما تحمله من مساعدة حقيقيّة على الفهم، أم لكونها تساعد في اجتياز الامتحان؟

- للمعلّم، هل أمكنك الموازنة بين مساعدة الطلبة خارج الفصل مع الحفاظ على نزاهتك المهنية ودورك الأساسيّ داخل المدرسة ؟

- لصنّاع السّياسات التّعليميّة، هل هناك من سبيل لإيجاد نهج شامل يجمع بين تحسين مدارسنا وتنظيم السوق القائم بمرونة وواقعية ؟

وغيرها الكثير من التساؤلات التي يمتلك إجاباتها كلّ فرد منّا، وسنترك الأمر هاهنا حالياً دون تقديم حلّ أو توصية، لنوجّه التساؤل لكم، لكلّ قارئ لهذا المقال، في دعوة لفتح باب الحوار والمشاركة، وسماع أفكاركم حول هذه الظّاهرة، وتقديم مقترحاتكم حول الحلول النّاجعة لها، وآليّات الحدّ منها، وسيشارككم الاتّحاد العربيّ للمدارس الخاصّة في هذا النّقاش، إذ سيكون المقال القادم قائماً على عرض الحلول والأفكار المقترحة للتّصدّي لهذه الظاهرة، وتقديم مبادرة الاتّحاد العربيّ للمدارس الخاصّة التي ارتأى أنّها ستمهّد للتّصدّي لظاهرة تعليم الظلّ والدّروس الخصوصيّة.

باب الحوار مفتوح، فاعْمِلوا عقولكم لسماع حلولكم... واللّٰه وليّ التوفيق